

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٣٠

الاثنين، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد زغانيوف
	إثيوبيا السيد أليمو
	أوروغواي السيد روسيلي فريري
	أوكرانيا السيد يلتشينكو
	إيطاليا السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) السيد ثامبرانا توريليو
	السنغال السيد سيك
	السويد السيد سكوغ
	الصين السيد وو هايتاو
	فرنسا السيد دولاتر
	كازاخستان السيد عمروف
	مصر السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأوروغواي وأوكرانيا وإيطاليا والسنغال والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان لدى الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1743604 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تعارض نظر مجلس الأمن المقترح في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. دأبت الصين على معارضة مشاركة المجلس في مسائل حقوق الإنسان في البلدان الأخرى. ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة أحكاما واضحة فيما يتعلق بمهام وتقسيم العمل بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة. وتمثل المسؤولية الرئيسية للمجلس في صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي فإن وظيفته التصدي لتهديداتهما. إن مجلس الأمن ليس المحفل المناسب لمناقشة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا ينبغي لنا السماح بتسييس مسائل حقوق الإنسان.

إن الصين ملتزمة بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وضمان السلام والاستقرار هناك وإيجاد حل للمسألة عن طريق الحوار والتشاور. ونعارض الحرب والنزاع في شبه الجزيرة الكورية. الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية لا تزال معقدة وحساسة وخطيرة. يجب أن ينخرط أعضاء المجلس والأطراف المعنية في البحث عن سبل للتخفيف من حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتجنب الاستفزاز المتبادل والأقوال أو الأفعال التي قد تزيد من تصعيد الحالة.

ومناقشة المجلس لمسائل حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستتعارض مع الأهداف المذكورة آنفا وتفضي إلى نتائج عكسية. تأمل الصين أن تقوم الأطراف المعنية بممارسة ضبط النفس ومواصلة مراعاة الحالة العامة. ويجب أن تتحرك الأطراف صوب بعضها البعض لا بعيدا عن بعضها البعض وتعمل على تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بصورة شاملة

وكاملة وتنظر بجدية في مبادرة الصين بالوقف مقابل الوقف بما يتيح تهيئة بيئة وظروف مؤاتية لاستئناف المفاوضات. وتأمل الصين أن تقوم الأطراف المعنية بالوفاء بالتزاماتها على نحو فعال وتضطلع بدور بناء في الحفاظ على عملية نزع السلاح النووي وتحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أصبحت هذه المسألة مشكلة متكررة. ولا نزال نعتقد أن هناك فصلا بين السلام والأمن وحقوق الإنسان في حين أنه لا انفصام بينها. وإن رجعنا إلى التاريخ، فإنه يبين أن أي بلد لا يراعي شعبه ينتهي به الحال في نزاع. وقد شهدنا ذلك في حالات متعددة في أماكن متعددة.

وبقدر ما يتكلم الأمين العام والمجلس عن المنع، فإن منع نشوب النزاع يتعلق أيضا بالكيفية التي يعامل بها بلد ما شعبه. وإن بدأ يعامل شعبه بإهمال أو يعتدي عليه، فسوف يتعدى بسهولة على بلدان أخرى، وهذا هو ما نراه يحدث في كوريا الشمالية. لذا فإنني، وإن كنت أدرك شواغل بعض أعضاء المجلس، أعتقد أنه من المهم للغاية إن كنا سنلتزم بكلمتنا بشأن المنع، فعلينا أن نلتزم بكلمتنا المتمثلة في أن المنع يشمل أيضا حقوق الإنسان والقدرة على انتقاد البلدان عندما ترتكب انتهاكات كتلك التي نشهدها.

لذلك، أقترح أنه لا ينبغي لنا القيام بهذا اليوم فحسب، بل وأن نقوم به على نحو أكثر تواترا مع بلدان أخرى حينما نرى أمورا من هذا القبيل تتكشف. وقد شهدناها في فنزويلا وسورية. وإن كنا نهتم حقا بمنع نشوب النزاعات، ينبغي أن تكون حقوق الإنسان محوره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1006 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة من الممثلين الدائمين لفرنسا وإيطاليا وأوروغواي واليابان والسنغال والسويد وأوكرانيا

مجموعة أدوات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولم يكن الغرض منه مطلقاً رصد أو تحليل الحالات في مجال حقوق الإنسان. إنه يتمتع بسلطة فريدة لاتخاذ قرارات بشأن الحالات التي قد تنطوي على استخدام محتمل للقوة، ومن بينها الحالات التي تشكل تهديداً أو خرقاً للسلام أو عملاً من أعمال العدوان.

وبالنظر إلى تلك الولاية، لا يمكن للمجلس أن يكون منبرا لمناقشة حالات حقوق الإنسان أينما كانت. لا تسند أي وثيقة دولية متعلقة بحقوق الإنسان إلى مجلس الأمن سلطة الرقابة أو أية مهمة أخرى في ذلك المجال. ينبغي تركيز اختصاصات مجلس الأمن على المسائل التي تشكل تهديداً حقيقياً للسلام والأمن الدوليين، لكن إن أضفنا لجدول الأعمال بانتظام مسائل غير أساسية فإنها ستبدد حتماً اهتمام المجلس وقوته وستحد من فعاليته وتشجع الاتهامات المستقبلية بأنه تجاوز ولايته، وأصبح ميسساً ويستخدم معايير مزدوجة، مما يؤدي إلى إضعاف الثقة في مجلس الأمن بصفة عامة.

وفيما يتعلق بالنتائج المحتملة لجلسة اليوم، فإن الممارسة الطويلة الأمد لأجهزة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان دليل واضح على أن القرارات والمناقشات المسيسة الخاصة ببلدان معينة لم تؤد أبداً إلى نتائج إيجابية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعزيز الحوار والتفاعل فيما بين البلدان، كما تبين من محاولات مناقشة هذه المسألة هنا في المجلس.

وفي هذه المرحلة، فإن الهدف الرئيسي لمجلس الأمن هو تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية التفاوض في أقرب وقت ممكن حرصاً على التوصل إلى حلول سياسية للمشاكل في شبه الجزيرة الكورية.

وينبغي أن تكون أولويتنا هي إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة. وينبغي ألا تُتخذ الحالة الراهنة الصعبة ذريعة لزيادة

والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية إلى رئيس مجلس الأمن.

وفي ضوء الطلب الوارد في الوثيقة S/2017/1006 والتعليقات التي أدلى بها عضوا مجلس الأمن، أعترز طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت. بناءً على ذلك، أ طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، فرنسا، كازاخستان، السنغال، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والصين، والاتحاد الروسي

المتنعون عن التصويت:

إثيوبيا ومصر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هناك ١٠ أصوات مؤيدة و ٣ أصوات معارضة مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد جدول الأعمال المؤقت.

الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أعربنا كثيراً عن معارضتنا لإدراج مسائل حقوق الإنسان في جدول أعمال مجلس الأمن. ونعتقد أنها ليست ضمن اختصاص المجلس، وينبغي أن تنظر فيها الهيئات المتخصصة، وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان. إن مجلس الأمن لم يكن أبداً جزءاً من

الفرصة للتعامل البناء مع مبادرات حل جذور الأزمات الدولية وإحلال السلم والأمن الدوليين.

السيد روسيلي فريري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت أوروغواي كما فعلت في مناسبات سابقة، مؤيدة لعقد هذه الجلسة. ولا تعترف أوروغواي بالقيود عندما يتعلق الأمر بمعالجة مسألة حقوق الإنسان، إما لأسباب تتعلق بالمنتدى حيث تتم مناقشتها أو لمراعاة الاختصاص المحلي. إن الاحترام الكامل وغير المشروط لحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، فضلا عن المساواة عندما تنتهك هذه الحقوق، جوانب أساسية في السياسة الخارجية لأوروغواي.

ولا تزال ذاكرة أبناء أوروغواي حيّة عندما كان الرأي العام الدولي، خلال فترة الديكتاتورية العسكرية التي عانينا منها خلال السبعينات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، يتعرض لضغوط شديدة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تُرتكب في بلدي. وكان هذا الضغط أساسيا في التخلص من الديكتاتورية العسكرية بشكل تدريجي. ولا يمكننا أن ننسى، نحن أبناء أوروغواي، التضامن الذي أعرب عنه المجتمع الدولي في أحلك ساعاتنا، ولذلك فإننا نصر على أنه لا يوجد أي قيد بشأن المكان حيث يمكن تناول مسألة حقوق الإنسان - إما لأسباب تتعلق بالمنتدى أو بالولاية الوطنية.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): ينص الدستور السياسي لدولة بوليفيا على قائمة واسعة من الحقوق بموجب مختلف الصكوك الإقليمية والعالمية المتصلة بحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ينص الدستور على أن المعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي وقعتها الدولة أو صدقت عليها أو انضمت إليها، وتُعطى حقوقا أكثر من الحقوق المنصوص عليها في الدستور، تسمو على هذا الدستور. وهذه هي الكيفية التي تبين

القدرات العسكرية الأجنبية في المنطقة. إننا ندعو جميع الأطراف إلى خفض حدة التوترات وتجنب الخطاب العسكري والبدء سريعا في عملية سياسية لإيجاد سبيل للخروج من المأزق.

السيد قنديل (مصر): إن موقف مصر إزاء رفض برنامج التسليح النووي لكوريا الشمالية، وإدانة انتهاكات المتكررة لقرارات مجلس الأمن، معروف للجميع ولا حاجة لإعادة التذكير به. كما أن مواقف مصر إزاء التمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، معروفة أيضا للجميع.

ومن هذا المنطلق، فقد صوتت مصر اليوم بالامتناع على المقترح الإجرائي بعقد جلسة حول الأوضاع الداخلية في كوريا الشمالية. وتؤكد مصر مجددا أن مجلس الأمن ليس المحفل الدولي المناسب لتناول الأوضاع الداخلية في الدول أو أوضاع حقوق الإنسان بها، إلا إذا كان الأمر يتعلق بممارسات مثل الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي، بشكل يؤثر مباشرة على الأمن والسلم الدوليين، ويستدعي تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته في هذا الصدد.

ونود التحذير من أن الإصرار على طرح قضايا داخلية على جدول أعمال مجلس الأمن، رغم تحفظات عدد يعتد به من الدول، وبالمخالفة لنطاق ولاية مجلس الأمن، يضعف من تماسك المجلس ويزيد الاستقطاب فيما بين أعضائه، ويؤثر سلبا على دور الأمم المتحدة في الاضطلاع بمهامها،

على ضوء ما يترتب على ذلك من تآكل في مستوى الثقة في حيادية الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة من جهة، وفيما بين الدول الأعضاء بعضها البعض من جهة أخرى.

كما ترفض مصر التعامل الانتقائي مع أوضاع حقوق الإنسان في دول بعينها، بشكل لا يساهم في بناء الثقة أو إتاحة

والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وتتحمل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولية كبيرة تتمثل في حماية حقوق مواطنيها. ولا بد أن يستمر الحوار بشأن هذه المسألة مع الآليات ذات الصلة التي أشرت إليها للتو بغية تحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد.

نود أيضا أن نغتني هذه الفرصة للإعراب عن التضامن مع اليابان بخصوص اختطاف مواطنيها. وندعم جميع الجهود والمناقشات على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف لكفالة عودة المختطفين في أقرب وقت ممكن. وهذه، في الواقع، هي أهم مسألة جعلت من الصعب جدا علينا أن نمتنع عن التصويت، لأننا على اقتناع شديد بأن مسألة المختطفين انتهاك صارخ ندينه بقوة شديدة جدا. إننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الشأن.

ومع ذلك، نعلم جميعا أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية حالة بالغة الصعوبة والتعقيد، وأن آثارها خطيرة على السلم والأمن الدوليين، وأنه لا عجب من أن المجلس يقضي الكثير من الوقت في مناقشة هذه المسألة، وقد اعتمد عددا من القرارات والبيانات في هذه السنة، مما يدل على مدى الجدية التي يتابع بها بنشاط هذه المسألة التي هي قيد نظره الفعلي.

ومرة أخرى هذا الشهر، وفي ظل الرئاسة اليابانية، سنناقش مرة أخرى مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أعلى المستويات، في أعقاب الجلسة الطارئة التي عقدناها بعد آخر عملية إطلاق للقذائف التسيارية من جانب ذلك البلد (أنظر S/PV.8118).

ولا شك أن تلك التجربة بينت أننا نقف فعلا على حافة الهاوية ويمكن لأي سوء تقدير طفيف، حتى لو كان تماما غير مقصود، أن يوقعنا في كارثة نووية كبرى في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك السبب يجب بذل كل جهد دبلوماسي ممكن للحيلولة دون حدوث ذلك، والوقت ليس في صالحنا. ولذلك، فإننا

بها بوليفيا مدى التزامها بالدفاع عن حقوق الإنسان المنصوص عليها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومع ذلك، يود وفد بلدي أيضا أن يوضح أن ميثاق الأمم المتحدة ينص بصورة لا لبس فيها على أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلم والأمن - فالمجلس ليس منتدى لمعالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. ولهذا السبب، يعارض وفد بلدي عقد المجلس جلسات بشأن حقوق الإنسان في أي بلد عضو في الأمم المتحدة، وفي هذه الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن هذه المسائل لا تدخل ضمن اختصاص المجلس، لأن لها منتداهما لإجراء النقاش والتحليل داخل الهيئات المتخصصة التابعة للمنظمة، مثل مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وبوصف بوليفيا عضوا منتخبا في مجلس الأمن، فإنه لم يساورها قط أي شكوك بشأن ضرورة مناقشة مسائل نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، نظرا لحساسيتها بالنسبة للمجتمع الدولي والتهديد الذي تشكله على السلام والأمن الدوليين وحالة عدم الاستقرار التي تنجم عنها في المنطقة. وفي هذا السياق، وتماشيا مع مركزنا باعتبارنا دولة مسالمة، فقد دعت بوليفيا، كما تدعو دائما، إلى الحوار بين الأطراف. ولذلك، فإنني أؤكد مجددا على أن وفد بلدي لا يوافق على استخدام هذا المحفل لمعالجة هذه المسألة، لأن هذا يُبعدنا عن الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): إن حالة حقوق

الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي في الواقع مصدر قلق شديد. ونحن نتفهم الآليات ذات الصلة المنشأة في إطار مجلس حقوق الإنسان، بمن في ذلك المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن الآليات الأخرى، مثل الاستعراض الدوري الشامل

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): تعقد جلسة اليوم بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوقت المناسب، وهي تبين مرة أخرى أنه ليست المسائل النووية وحدها التي تستحق اهتمام المجتمع الدولي. وفي حين يصعب الحصول على معلومات مستكملة وشاملة عن التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن المعلومات التي جمعت تكشف استمرار نمط للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعدم إحراز تقدم بشأن مسائل مثل جمع شمل الأسر وعمليات الاختطاف. ولا توجد أية مؤشرات على أن الحالة قد تحسنت بشكل ملحوظ بعد تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام ٢٠١٤ (A/HRC/25/CRP.1)، الذي أظهر أن الجرائم ضد الإنسانية ارتكبت ولا تزال ترتكب في البلد.

وتمشيا مع التزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب القانون الدولي، فإنها تتحمل مسؤولية عن حماية سكانها من الجرائم التي تعتبر الأشد خطورة في نظر القانون الدولي. إضافة إلى ذلك، يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية الجماعية عن حماية سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا كانت الدولة لا تحمي سكانها بالذات وعن النظر في الآثار الواسعة النطاق التي تترتب على الاستقرار في المنطقة عن خطورة حالة حقوق الإنسان المبلغ عنها.

وخلال العام الماضي، كان للبيئة الأمنية تأثير سلبي على حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأدت مواصلة البلد لأنشطته المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية إلى زيادة عزله عن جيرانه والمجتمع الدولي. وفرض البلد قيودا مشددة على حرية التنقل، على السواء داخل البلد وعلى الحدود مع الصين. فالناس يدفعون ثمنا أعلى ويسلكون طرقا تنطوي على مخاطر أكبر بغية مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا تزال النساء يمثلن الأهداف الرئيسية للمتحررين

نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكرس كل وقته وطاقته لإيجاد حل سلمي ودبلوماسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية بالحوار والمفاوضات، في ضوء الخطر الداهم وعواقبه التي لا يمكن تصورها على السلام والأمن الدوليين.

وفي ذلك السياق، نرحب ترحيبا حارا بالزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام فيلتمان إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي الأولى من نوعها لأحد كبار المسؤولين في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٠. وهي خطوة صغيرة ولكنها هامة في الاتجاه الصحيح. وننتطلع إلى الإحاطة الإعلامية التي يقدمها السيد فيلتمان غدا بشأن أعماله المختلفة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا لاعتماد جدول الأعمال المؤقت، سأعلق الجلسة. وسنستأنف الجلسة بعد استراحة قصيرة لمواصلة نظرنا في بند جدول الأعمال.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٠ واستؤنفت الساعة ١٠/٥٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وينضم السيد الحسين إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من باريس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ينتشا.

مشروع قرار (A/C.3/72/L.40) ينتظر أن تعتمد الجمعية العامة هذا الشهر. وردا على ذلك، تمسكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعترضاها القوية على القرارات والولايات المخصصة لبلدان معينة على الرغم من أنها ترحب بالتعاون غير المخصص لبلدان بعينها في مجال حقوق الإنسان.

ولا يزال السعي إلى تحقيق المساءلة يشكل أولوية ملحة على جدول أعمال حقوق الإنسان لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي عام ٢٠١٦، عين مجلس حقوق الإنسان فريق خبراء مستقلين معنيا بالمساءلة أوصى في تقريره إلى المجلس في آذار/مارس باتخاذ خطوات لتعزيز جهود الرصد والتحليل الحالية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق تعيين موظفين إضافيين وإنشاء قاعدة بيانات مركزية لاستخدامها في أي آلية للمساءلة في المستقبل.

وعلى الرغم من التركيز على الحالة السياسية والأمنية، تغافل برنامج العمل الإنساني العالمي عن الأزمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إذ يعاني من انعدام الأمن الغذائي ما يقدر بـ ١٨ مليون شخص - أي ما يعادل ٧٠ في المائة من السكان - ويعاني من نقص التغذية ١٠,٥ مليون شخص - أي ٤١ في المائة من السكان. والحالة أكثر خطورة نظرا إلى النقص الحالي في التمويل.

وردا على تسريع التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية، عزز مجلس الأمن نظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بثلاثة قرارات إضافية منذ الجلسة السابقة. وقد حذرنا المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تقريره الأخير، من أن الجزاءات قد يكون لها أثر ضار على سبل العيش والرعاية الطبية، وطلب مراعاة حقوق الإنسان على النحو الواجب عند صياغة قرارات الجزاءات وتقييمها. وقد أبلغ الشركاء العاملون في المجال الإنساني في البلد عن ازدياد التحديات التشغيلية، بما في

بالبشر، الذين يساعدونهم على الهرب إذا وافقن على الاشتغال بصناعة الجنس.

ولا تزال محنة السجناء والمحتجزين الأجانب مدعاة للقلق، مع ورود تقارير عن أبشع ظروف الاحتجاز في مراكز الاحتجاز ومعسكرات العمل في جميع أنحاء البلد. ففي حزيران/يونيه، توفي الطالب أوتو وارمير بعد بضعة أيام من إطلاق سراحه من الاحتجاز في بيونغ يانغ وإعادته إلى وطنه في الولايات المتحدة. وأبرزت قضيته حالة المحتجزين الأجانب الذين يخاطرون بأن يعزلوا عن العالم الخارجي ولا يتمكنون من التمتع بالاستحقاقات الأساسية، مثل الحصول على العلاج الطبي والمساعدة القنصلية. ولا يزال ثلاثة من مواطني الولايات المتحدة وستة من مواطني جمهورية كوريا محتجزين حاليا. ولا تزال ندعو إلى إطلاق سراحهم.

وشهد العام الماضي زيادة في الإعادة القسرية لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الصين إلى وطنهم، وبخاصة في أشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ونيسان/أبريل وتموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وتتلقي الأمم المتحدة وهيئات المجتمع المدني تقارير منتظمة عن فارين تتم إعادتهم إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والعديد من أولئك الفارين نساء من ضحايا الاتجار بالبشر يتركن أطفالهن في الصين. وإذا نتكلم الآن، هناك العشرات من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزالون محتجزين في الصين ومن المقرر إعادتهم قسرا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث يتعرضون لخطر التعذيب وسوء المعاملة.

لقد اتخذت الأمم المتحدة عدداً من الخطوات هذا العام لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقدم المقرر الخاص تقريره (أنظر A/72/394) إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، كما أصدر الأمين العام تقريره (A/72/279) في آب/أغسطس. ووافقت اللجنة الثالثة على

أمر أساسي. فنحن في حاجة إلى حوالي ١١٤ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحرجة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهنا أكرر رسالة لجنة القرار ١٧١٨ إلى الدول الأعضاء التي تشدد على التزام جميع الدول الأعضاء بالامتثال للالتزامات والإعفاءات بموجب الجزاءات، بما في ذلك عن طريق التوضيح لكيانات القطاعين العام والخاص أنه لا ينبغي تقييد الأنشطة الإنسانية دون مبرر.

وأخيراً، أدعو المؤسسات المالية إلى تحمل مسؤولياتها المؤسسية والاجتماعية عن طريق إتاحة الخدمات المصرفية المنقذة للأرواح للمنظمات الإنسانية في البلد. وسجري عرض هذه القناة على مجلس الأمن للموافقة عليها.

وستواصل الأمم المتحدة التزامها بالإسهام في المزيد من الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للمسائل المعلقة عن طريق التفاوض، وضمان إدخال تحسينات حقيقية وهادفة على حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومنظومة الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساندة نداء الجمعية العامة إذ،

”تهيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتعاون بروح بناء مع المحاورين الدوليين بهدف تحقيق تحسّن ملموس في حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، بوسائل منها إجراء حوارات بشأن حقوق الإنسان والقيام بزيارات رسمية إلى البلد توفر خلالها سبل الوصول الكافية لإجراء تقييم تام لأوضاع حقوق الإنسان ومبادرات التعاون، والقيام بالمزيد من الاتصالات الشخصية المباشرة على سبيل الأولوية“ (أنظر A/C.3/72/L.40، الفقرة ٢٠).

وختاماً، ينبغي أن نستخدم جميع الوسائل المتاحة لنا - أي مجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الدولية - لاتخاذ

ذلك التخليصات الجمركية للأصناف المنقذة للأرواح ومشتريات الإمدادات الإنسانية ونقل السلع وارتفاع أسعار الأغذية، التي ارتفعت بنسبة ١٦٠ في المائة منذ نيسان/أبريل. هذا علاوة على أن القناة المصرفية للمنظمات الدولية العاملة في البلد انهارت للمرة الثالثة في السنوات السبع الماضية.

وأكد مجلس الأمن، في قراره الأخير - تحديداً في الفقرة ٢٦ من القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) - أن التدابير المفروضة بموجب القرارات ذات الصلة لا يُقصد أن يترتب عنها آثار ضارة من الناحية الإنسانية على السكان المدنيين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو أن تؤثر سلباً أو تحد من أنشطة وأعمال المنظمات الدولية وغير الحكومية التي تضطلع بأنشطة المساعدة والإغاثة لصالح السكان المدنيين في البلد. وأحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء من اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، والتي قدّمت إيضاحات بشأن تلك النقطة وسلطت الضوء على آليات التماس الإعفاءات للأنشطة الإنسانية. ومن هذا المنطلق، أود أن أتقدم بأربعة طلبات.

أولاً، أود أن أشجع جميع المنظمات الدولية وغير الحكومية التي تواجه تحديات تشغيلية على استخدام العملية القائمة للإبلاغ أو طلب الحصول على التوجيه اللازم أو الإعفاء من اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). فمن شأن ذلك أن يساعد على إزالة الغموض وطمأنة الكيانات والشركاء المعنيين لأجل تيسير عمل هذه المنظمات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثانياً، أحث اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ على مواصلة مراجعة تلك الطلبات على وجه السرعة لضمان عدم تفاقم الحالة الإنسانية الهشة بالفعل.

ثالثاً، أحث جميع الدول الأعضاء على دعم الأنشطة المنقذة للأرواح في البلد، مع مراعاة أن تمويل أنشطة الإغاثة

بالحرمان الشديد. وأبلغ الأشخاص المحتجزون في مثل هذه المعسكرات موظفي مكتبي بأنهم يتعرضون للضرب على يد حراس السجن أو السجناء الآخرين، ولا يُقدم إليهم إلا القليل من الطعام لكي يظلوا بالكاد على قيد الحياة. وعلاوة على ذلك، وبينما أمكن جمع بعض المعلومات عن الحالة في مرافق السجن ومعسكرات العمل العادية، هناك سرية مطلقة تحيط بمسألة الأشخاص المحتجزين في معسكرات الاعتقال السياسي الخمسة التي تفيد التقارير أيضا بأنها تعمل. وتشير المقابلات التي أجراها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مع أشخاص غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن الخوف من إرسلهم إلى تلك المعسكرات يشكل أداة قوية للتحكم فيهم.

وقد أدت التوترات العسكرية خلال الأشهر الأخيرة إلى فرض ضوابط أشد صرامة على حرية التنقل والحقوق المدنية والسياسية. ولا يزال مكتبي يتلقى تقارير عن وجود حواجز جديدة على طول الحدود. كما أن زيادة الرقابة من جانب السلطات يجعل الهروب أكثر صعوبة. والأشخاص الذين يحاولون مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدون إذن، يقومون بذلك وهم يخاطرون بحياتهم. وأصبح من المستحيل تقريبا عبور الحدود بدون الاستعانة بوسيط أو متجر. وكثيرا ما يرغم المتحرون النساء، اللائي يشكلن أغلبية أولئك الذين يهربون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على الاستغلال الجنسي والزواج القسري أو عمل السخرة الرخيص الأجر.

وتتم إعادة عدد من الهاربين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رغم أن الرصد الذي يقوم به مكتبي يشير إلى أن أي شخص يغادر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدون إذن، سيواجه الاضطهاد في حال إعادته. وتلقت المفوضية خلال العام الماضي، أكثر من ٧٠ تقريراً عن النساء والرجال والأطفال الذين هربوا إلى الصين، وتمت إعادتهم إلى جمهورية كوريا الشعبية

ما يلزم لبناء مستقبل أفضل لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد الحسين.

السيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): هذه هي رابع إحاطة يقدمها مكتبي للمجلس بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى أربع سنوات، ويؤسفني أنه يستحيل علي أن أشير إلى أي تحسن ملموس في حالة حقوق الإنسان.

إن الأزمة الأمنية الدولية فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يجب أن تدفعنا إلى أن ننكر شواغلنا العميقة إزاء حالة حقوق الإنسان التي يعيشها عامة الناس في البلد. ويبدو أن التوترات الأمنية زادت من الانتهاكات البالغة الخطورة لحقوق الإنسان التي يعاني منها سكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البالغ عددهم ٢٥ مليون شخص. إن تصورنا للوضع غير كامل بالضرورة نظرا إلى تعذر وصول موظفي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. غير أن الفارين أبلغونا بانتهاكات للحقوق يتسع نطاقها بشدة في جميع مناحي حياة الناس تقريبا.

وأود أن أبدأ بالظروف المروعة في شبكة السجن ومعسكرات الأشغال الضخمة في البلد.

تشير الشهادات التي جمعها مكتبي إلى انتشار التعذيب على نطاق واسع في مراكز الاحتجاز التي تشرف عليها وزارة أمن الدولة، ووزارة الأمن الشعبي حيث يستخدم للحصول على معلومات أو اعترافات من أشخاص يشتبه في أنهم يخططون لمغادرة البلد، والتواصل مع العالم الخارجي باستخدام شبكات الاتصالات الخارجية، أو الانخراط في أنشطة التهريب. ويعمل المحتجزون في المناجم أو مشاريع البنية التحتية في ظروف تتسم

إن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يواجه انتهاكات جسيمة لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا يزال يعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن، ويرجع ذلك جزئيا إلى تحويل الموارد إلى تحقيق أهداف عسكرية، فضلا عن القوانين والممارسات التي تجعل الحصول على الحقوق الأساسية مشروطا بالولاء المثبت للحكومة. ويجبر نظام التوزيع العام الفاشل والفساد المتفشي في مجال تقديم الخدمات العامة، الناس على البحث عن طرق بديلة لضمان الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ويتعين حتى على أشد الفقراء فقرا في كثير من الأحيان دفع رشوى كبيرة لتمكين أطفالهم من متابعة التعليم الابتدائي أو العالي، أو الانخراط في أعمال خاصة، أو التسجيل كعمال في الخارج أو الحصول على الرعاية الصحية.

وتشكل المساعدة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وغيرها بالفعل، شريان حياة لنحو ١٣ مليون شخص يعانون حالة الضعف الشديد. لكن الجزاءات قد تؤثر سلبا على تلك المساعدة الأساسية. فعلى سبيل المثال، تسببت الضوابط المفروضة على التحويلات المصرفية الدولية في تباطؤ العمليات البرية للأمم المتحدة، مما أثر سلبا على إيصال الحصص الغذائية، والمواد الطبية، وغيرها من المعونات الإنسانية. وأود أن أطلب من أعضاء المجلس إجراء تقييم لأثر الجزاءات على حقوق الإنسان، والنظر في اتخاذ إجراءات للتقليل إلى أدنى حد من عواقبها الإنسانية الضارة.

وقبل كل شيء، يجب بذل كل جهد ممكن لضمان إجراء حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تغييرات عاجلة في قوانينها وسياساتها بغية إتاحة قدر أكبر من الحرية والحصول على الخدمات والسلع الأساسية. وينفذ مكثي قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٣٤، بناء على توصيات فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة، عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/٣١ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية بعد أن وجدت السلطات أنهم مهاجرون لأسباب اقتصادية، رغم الأدلة الدامغة على وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتعرض الهاربون الذين أعيدوا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة روتينية لأشكال متعددة من ضروب التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك الضرب والسخرة والحرمان من الغذاء والرعاية الصحية، والعنف الجنسي في مراكز الاحتجاز الواقعة على الحدود مع الصين. وأبلغت النساء موظفي مكثي أنه بعد عودتهن قسرا، أخضعهن المسؤولون أيضا لعمليات التفتيش الجسدي، باستخدام أساليب قد تصل إلى حد الاغتصاب بموجب القانون الدولي. ولا يزال مكثي يتلقى تقارير تفيد بأن الأشخاص الذين يعبرون الحدود يحملون معهم السم في حالة إلقاء القبض عليهم. وفي شهر تموز/يوليه، أفيد عن انتحار أسرة من خمسة أفراد، انتحارا جماعيا، عندما كانوا على وشك أن يتم نقلهم إلى حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إعادتهم إلى وطنهم. ويتلقى أيضا أي شخص وجد أنه حاول الهروب إلى جمهورية كوريا أو الاتصال بأشخاص هناك، معاملة قاسية بوجه خاص.

إن حالة أوتو وارمبير، الطالب الأمريكي الذي حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والذي أعيد إلى الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا العام في حالة غيبوبة مع فقدان كبير لأنسجة المخ، تشير إلى الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأشخاص المحرومون من حريتهم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. حيث يتم حاليا احتجاز ثلاثة رعايا آخرين من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية، وستة من مواطني جمهورية كوريا، في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحرمو من الوصول إلى أسرهم أو تلقي أية مساعدة خارجية. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بحالات الاختطاف الدولي للرعايا الأجانب أو اختفائهم القسري، وعرفت الحالة الأمنية المتدهورة الجهود الرامية إلى تحديد مكان ١٢ مواطنا يابانيا و ٥١٦ مواطنا من جمهورية كوريا.

للعمل القسري لمدة تتراوح بين ستة أشهر وستين. وكشفت منظمات غير حكومية عن لقطات فيديو لأطفال تقل أعمارهم عن خمس سنوات أجبروا على القيام بأعمال شاقة في ظروف خطيرة، بما في ذلك العمل على خطوط السكك الحديدية وفي المناجم. وفي الوقت نفسه، لا يكتفي نظام كيم ببناء أسلحة نووية، بل إنه يبني الحدائق العامة وناطحات السحاب في بيونغ يانغ للنخبة وللنفقات المطبوعة سياسيا، حيث تعيش في راحة نسبية. ويجب أن تحصل نسبة ٨٥ في المائة المتبقية من الكوريين الشماليين على إذن بالدخول إلى المدينة.

وقد نشر العديد من نقاط التفتيش العسكرية في البلد لضمان بقاء الجميع حيث تريد لهم الحكومة البقاء.

والأسوأ من ذلك أن حكومة كوريا الشمالية تسجن حوالي ١٠٠ ٠٠٠ كوري شمالي، بمن فيهم أطفال، في معسكرات الاعتقال السياسي. فهم هناك، يواجهون التعذيب والعمل القسري وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة والتجويع والعنف الجنسي وغيره من أشكال المعاملة اللاإنسانية. إن العديد من المحتجزين في المعسكرات، محبوسين، لا لشيء فعلوه وإنما بسبب شيء فعله أحد أفراد أسرهم. فنظام التجريم بحكم التبعية المتبع في كوريا الشمالية يسمح بسجن ثلاثة أجيال من أفراد الأسر إلى جانب المتهمين. وقد أفاد المنشقون بأنه يطلب من جميع الكوريين الشماليين من عمر ١٢ عاما فما فوق حضور الإعدامات العلنية - كتذكيرة فظيعة بالعواقب المترتبة على عصيان الحكومة.

ويحظر النظام وسائط الإعلام الأجنبية. ويقتصر الراديو والتلفاز على قنوات وسائط الإعلام التابعة للدولة. ويقتحم موظفو أمن الدولة المباني السكنية بانتظام في محاولة للقبض على الأفراد الذين يطلعون على وسائط الإعلام الأجنبية. ويمكن أن تشمل العقوبة على حيازة أقراص فيديو رقمية أو شرائح رقمية أجنبية السجن أو حتى الإعدام.

الديمقراطية، الذي حثنا على تعزيز رصد الجهود، من خلال تسمية خبراء في مجال القانون الجنائي، ووضع سجل للقضايا التي سينظر فيها خلال المحاكمات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الحسين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد جنكا والمفوض السامي الحسين على إحاطتهما الإعلاميتين. وأنا ممتنة لهذه المناقشة اليوم، لأننا يجب أن نسرد القصة الكاملة لأبناء شعب كوريا الشمالية. ولم ينج سوى عدد قليل منهم، وبعضهم حاضر معنا اليوم، لينقلوا الحقيقة عن كفاحهم من أجل الحرية. ويجدوني الأمل في أن نستمع إلى قصصهم اليوم، ونضم أصواتنا للأصوات المدافعة عن قضية حقوق الإنسان الأساسية في كوريا الشمالية. إن الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان والتجاوزات التي ارتكبتها حكومة كوريا الشمالية هي أكثر من تسبب في معاناة شعبها، ويتجلى هدفها الوحيد في الحفاظ على نظام كيم جونغ أون في السلطة. ويستخدم النظام تلك السلطة لتطوير ترسانة لا لزوم لها ودعم القوات العسكرية التقليدية الهائلة التي تمثل خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين.

إن مسيرتهم الخطيرة لبناء ترسانة أسلحة نووية تبدأ بظلم واستغلال الناس العاديين في كوريا الشمالية. ومن خلال تصدير العمال إلى الخارج لكسب العملة الصعبة واستغلال العمل القسري في المنازل، يستخدم النظام شعبه لتأمين برامج النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية. وقد وضعت الحكومة نظاما صارما للطبقات يهدف إلى ضبط وقمع إرادة الشعب. ويجبر النظام الشعب الكوري الشمالي على العمل لمدة تصل إلى ١٤ ساعة في اليوم، ستة أو سبعة أيام في الأسبوع، وغالبا بدون أجر. وقد يؤدي عدم القيام بعمل معين إلى السجن في معسكر

والسيدة جو يوري - الوقوف لبرهة حتى يعرفن. ونظرا لضيق الوقت، سأسرد بإيجاز شيئا يسيرا من إحدى قصصهن.

لقد عانت السيدة جو كثيرا عندما سعت إلى الفرار من نظام كوريا الشمالية القمعي. فقد عادت إلى مدينتها الأصلية بعد قضاء الخدمة العسكرية في كوريا الشمالية لعدة سنوات، لتجد أن والدتها قد احتجزت وعذبت لتعاملها مع تجار صينيين. ولما أفرج عن أمها بعد شهرين، توفيت عندما كانت السيدة جو تحملها على ظهرها إلى منزلها. وقد واصلت السيدة جو أعمال والدتها التجارية في التعامل مع التجار الصينيين، من أجل كسب العيش، ووجدت نفسها كذلك تتعرض للمضايقات والسجن والتعذيب من جانب مسؤولي الأمن في كوريا الشمالية. وفي نهاية المطاف انتهى بها الأمر في مركز احتجاز في كوريا الشمالية، عقب محاولة فاشلة للهروب، حيث تعرضت للتعذيب والضرب وشارفت على مفارقة الحياة. غير أنها كانت مصممة على تهيئة حياة أفضل لابنتها اليتيمة، فأعادت الكرة. وفي عام ٢٠١٤، هربت إلى الصين، حيث تم القبض عليها غير أنها تمكنت من إيجاد سبيل للخروج من الحجز والوصول إلى كوريا الجنوبية في عام ٢٠١٥. وهي الآن صاحبة أعمال صغيرة ناجحة تدير شركة صغيرة لمستحضرات التجميل وتعمل على التوعية بالظروف المروعة في كوريا الشمالية.

إن هاتين المرأتين المدهشتين تملكان نوعا من الشجاعة والمثابرة لا يتأتى إلا لقلة من البشر. أشكرهما وأشكر سائر المنشقين الكوريين الشماليين الذين نجوا ليحكوا قصصهم. فهم يشكلون صوتا للملايين من رجال ونساء وطنهم الذين لا يزالون محاصرين في كابوس مفزع. غير أن الواقع المأساوي، هو أن النظام الكوري الشمالي والدول الأعضاء الأخرى التي تمكن له يتسببون في قصص جديدة كهذه كل يوم.

ولذلك السبب ستشارك الولايات المتحدة، بعد هذه الجلسة مباشرة، في استضافة حدث بشأن هذه المسألة، إلى

ولا تقتصر المعاناة على الكوريين الشماليين وحدهم في ظل هذا النظام. فقد تم اختطاف عدد كبير من المواطنين اليابانيين وغيرهم بواسطة حكومة كوريا الشمالية على مدى العقود القليلة الماضية. وحتى الآن لا يعرف الكثير من أفراد أسرهم ما حل بذويهم. لا يمكننا أن نتغاضى عن الأفعال الإرهابية التي ارتكبتها الحكومة الكورية الشمالية في حق رعاياها وغيرهم من الرعايا على حد سواء في الخارج، ومؤخرا في كوالالمبور.

ولكن حتى بالنسبة للكوريين الشماليين الذين يحاولون الفرار، فإن الطريق إلى الحرية محفوفة بالمخاطر ومميتة أحيانا. فعليهم أن يتجاوزوا حرس الحدود الذين يطلقون النار بقصد القتل. ويجب عليهم أن يتعاملوا مع المتجرين الذين يستدرجونهم إلى العمل القسري أو الاشتغال بالجنس أو الزواج القسري، ومن ثم يتعين عليهم أن يظلوا متخفين وهم يعبرون الحدود الدولية بحثا عن بلد يوفر لهم حماية مؤقتة. وما يجعل محاولات الهروب الخطرة هذه أكثر إيلا ما هو أن العديد من المنشقين لا يصلون إلى الحرية في المحاولة الأولى. إن الكوريين الشماليين الفارين إلى الدول المجاورة يعتقلون في كثير من الأحيان ويحتجزون ويعادون قسرا إلى بلدهم. ويخضع النظام العائدين للتعذيب والعنف الجنسي والاحتجاز التعسفي والسجن. وفي بعض الحالات، يقتلون.

ومعظم طالبي اللجوء هم من النساء. وهن يدفعن ثمنا باهظا في حال أسرهن وإعادة تهن إلى وطنهن. ويخضع النظام الحوامل من النساء المعادات - بالإضافة إلى أنواع معينة من التعذيب والأشغال الشاقة والإساءات الأخرى - للإجهاض القسري في محاولة للحفاظ على النقاء العرقي. وإذا ولد الجنين حيا فإنه يقتل. إن هذه التفاصيل مروعة لدرجة يصعب تصديقها، ولذا فقد دعوت اليوم امرأتين تميزان بشجاعة نادرة تعرضتا للسجن عدة مرات في كوريا الشمالية قبل هروبهما إلى الصين. وأود أن أطلب من المرأتين الشجاعتين - السيدة جي هيون - إيه

إن الأزمة في كوريا الشمالية هي أزمة من أزمات حقوق الإنسان والسلام والأمن. وسيحكم التاريخ على كيفية استجابتنا لها.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أشكر السيد ينتشا والسيد الحسين على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الحالة في كوريا الشمالية.

ولا يسعنا إلا أن نشجب مرة أخرى هذا العام الحالة الكارثية لحقوق الإنسان في البلد، التي بالكاد تغيرت منذ نشر تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في شباط/فبراير ٢٠١٤. وقد خلص التقرير إلى:

”وترى اللجنة أنه قد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عملاً بسياسات وضعت على أعلى مستويات الدولة. وتلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا تزال تقترب“. (A/HRC/25/CRP.1، الفقرة ١١٦٠)

وتدين فرنسا الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي تقوم بها سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدعو إلى تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، التي لا تزال، للأسف، منطبقة.

وأرحب بقرار المجلس عقد هذه الجلسة بشأن بند محدد من بنود جدول الأعمال. يبدو أن هذا ضروري أكثر من أي وقت مضى في ضوء التطورات في الأشهر الأخيرة. وإذا تستمر بيونغ يانغ - في انتهاك لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس - في برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، فإن حالة سكانها تظل تشكل واحدة من الحالات الأكثر مأساوية في العالم. فأكثر من نصف سكانها، كما ذكر، يعانون من انعدام خطير في الأمن الغذائي والطبي نظراً لأن موارد البلد تستنزف وتحول إلى برامج عسكرية على حساب رفاه الشعب وأبسط حقوقه الأساسية.

جانب أستراليا وكندا وفرنسا واليابان وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة في غرفة الاجتماعات ١. وستكون هذه فرصة نادرة للسمع مباشرة من السيدة جي عن تجربتها بالتفصيل. كما سنستمع إلى الرئيس السابق للجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، القاضي مايكل كيربي وخبير حقوق الإنسان الكوري الشمالي الشهير ديفيد هوك. وأحث جميع أعضاء المجلس على الانضمام إلينا والمشاركة في مناقشتنا.

إن المرأتين الكوريتين الشمالييتين الحاضرتين معنا اليوم، وكذلك جميع المنشقين الذين عاشوا ليحكوا قصصهم، مصدر أمل للملايين. ويجب علينا أن نحكي قصصهم ونعيد روايتها إلى أن يعرف العالم ما يجري في الصندوق الأسود المعروف بكوريا الشمالية. ويجب علينا أن نحكي ونعيد حكاية قصصهم حتى لا يدعي القادة داخل المجلس وخارجه عدم معرفتهم بالأمر. ولا ذريعة لنا في عدم اتخاذ إجراء. فيجب أن نصر على أن تنفذ حكومة كوريا الشمالية وغيرها من الدول الأعضاء المعنية، على الفور، توصيات لجنة التحقيق والأمين العام والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب على الدول الأعضاء كذلك توفير مرور آمن أو حماية مؤقتة للمتمسكي اللجوء من كوريا الشمالية. لإعادة هؤلاء النسوة قسراً تعني تعرضهن للتعذيب والعنف الجنسي والأشغال الشاقة. وتعني، في كثير من الأحيان، عقوبة الإعدام.

لقد وصف الرئيس ترامب، خلال زيارته الجمعية الوطنية الكورية الجنوبية في تشرين الثاني/نوفمبر، الالتزام الذي يقع علينا جميعاً بأن نفتتح أعيننا على شرور النظام الكوري الشمالي وأعماله. وقال:

”إن من مسؤوليتنا وواجبنا مواجهة هذا الخطر معاً، لأنه كلما طال انتظارنا كلما تزايد الخطر وقلت الخيارات“.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط تثير قلقاً خاصاً مع ما يترتب على ذلك من آثار على البلدان الثالثة. أولاً، يجب أن نواصل التعبئة دعماً لضحايا الاختفاء القسري، وهم أكثر في كوريا الشمالية، ولكن أيضاً من رعايا البلدان المجاورة، ولا سيما كوريا الجنوبية واليابان. وعمليات الاختطاف تلك، على الصعيدين المحلي والدولي، تدمر حياة الضحايا وأسراهم، التي تظل تجهل مصير أحبائها لسنوات. وفرنسا تؤكد مجدداً التزامها بمكافحة هذه الآفة، وتشجع جميع الدول على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

وأود أيضاً أن أشير إلى مسألة العمال الكوريين الشماليين في الخارج، الذين يُستغلون وأحياناً يجبرون على العمل ويجرمون من حريتهم في التنقل. وهذا أقرب إلى الاتجار بالبشر. ومعظم دخولهم بالعملة الأجنبية يحولها النظام الكوري الشمالي لصالح برامج الأسلحة النووية. ويساورنا القلق أيضاً إزاء موجة الإعادة القسرية إلى الوطن خلال العامين الماضيين. ويجب أن نعمل مع جميع البلدان المعنية على إلقاء الضوء على هذه الممارسات حتى تتوقف في نهاية المطاف.

ثالثاً، إن الحق الأساسي في حرية الرأي والتعبير ما زالت تقوضه الرقابة وتطغى عليه الدعاية. فالترصد المنهجي وغير المشروع والتعسفي من جانب المواطنين الآخرين، واضطهاد المعارضين أو حتى الأصوات المختلفة في الرأي، تلك من الوسائل المقززة التي يستخدمها النظام لخنق حرية الرأي والتعبير وتكافؤ فرص الحصول على المعلومات. والنظام الاستبدادي المطلق في بيونغ يانغ يحافظ على عباءة الظلام العنيدة حول شؤونه الداخلية، مما يسمح له بانتهاك حقوق مواطنيه في ظل إفلات كامل من العقاب.

ويجب على المجلس أن يبقى قيد نظره الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجميع جوانبها وأن يبقى على يقظته. ويحدونا الأمل في أن يتحد المجلس في مطالبة سلطات كوريا

ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن يحافظ المجلس على كامل تركيزه على حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلم والأمن العالميين. فتطوير الترسانة العسكرية، من جهة، وفرض القيود على الحريات الأساسية، من جهة أخرى، له إلى حد كبير نفس الهدف. وهذا الهدف - لكن واضح - هو التحكم في الشعب وإدامة نظام شمولي عدواني.

ولتحقيق ذلك الهدف، يستخدم النظام طائفة واسعة من الوسائل التي تنتهك القانون الدولي. وهذا هو المنطق، الذي لا مثيل له في العالم، الذي يهددنا جماعياً. وبعد أن احتفلنا بالأمس بيوم حقوق الإنسان، وبدأنا الاحتفالات بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن مسؤوليتنا التنديد بأعمال النظام الكوري الشمالي، وهو حبيس منطق شمولي يشترك مباشرة مع روح الميثاق والركائز الثلاث التي تشكل أساس الأمم المتحدة والسلام الدولي.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم المتوخى لإحداث تغيير في مجال حقوق المرأة أو الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الشمالية خطيرة ومنهجية ومرتكبيها ما زالوا يتمتعون بالإفلات من العقاب الذي لا يطاق. وقائمة الانتهاكات طويلة جداً يتعذر حصرها هنا: التعذيب والاحتجاز التعسفي والإعدام العلني والعمل الجبري والاعتصاب والتشريد والاتجار بالبشر - والمرأة بصفة خاصة. وقد تلقى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقارير عن الخوف العام في المعسكرات المخصصة للسجناء السياسيين، والتي يسميها النظام "معاهد إعادة التأهيل". ووفقاً لتقرير المقرر الخاص (A/72/394)، فإن التوقيف يتم بشراسة حتى أن الناس يفترضون أن أي شخص يختفي لا بد أنه محتجز في أحد المعسكرات، وفي كثير من الأحيان لمجرد حيازة هاتف نقال.

والتقارير المتعاقبة للأمين العام وغيرها من المعلومات، بما في ذلك من منظمات المجتمع المدني، كلها متسقة في وصف حالة حقوق الإنسان الخطيرة للغاية في ذلك البلد.

وقائمة الانتهاكات طويلة، والانتهاكات منهجية وواسعة النطاق وجسيمة، وتشمل كافة مجالات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والقائمة تشمل تقارير وشهادات الشهود عن حالات الإعدام العلنية والإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً والتعذيب والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس؛ والانتهاكات الممنهجة لحريات الفكر والتعبير والدين. وتشمل أيضاً إنكار الحق في الغذاء والحق في الصحة، مما يؤدي إلى الجوع الحاد وسوء التغذية الذي يصيب النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بشدة غير متناسبة. والسويد تحيط علماً بأهمية مسألة عمليات الاختطاف الدولي، وتظل قلقة للغاية إزاء عدم قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعمل إيجابي بشأن إعادة الرعايا اليابانيين المختطفين وغيرهم.

ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لإنهاء الإفلات من العقاب، والسعي إلى تحقيق المساءلة، وضمان الحقيقة والعدالة لجميع الضحايا. وأي محاولة لتحقيق سلام واستقرار دائمين تقتضي العدالة والتعويض لضحايا حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونرحب بتقرير فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتوصياته. ونرحب كذلك بالخطوات التي حدها الفريق والتي يمكن اتخاذها على الفور للإسهام في اتباع نهج شامل إزاء المساءلة في البلد. وعلى الرغم من الوقت الذي انقضى منذ صدور تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٤ (A/HRC/25/63)، لم تتناقص أهمية توصيات اللجنة وإلحاحها، وينبغي تنفيذها.

الشمالية بالسماح بالوصول لميئات رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص، والعمل معها على وضع حد للانتهاكات ومكافحة إفلات مرتكبيها من العقاب.

ولا بد من الإبقاء على ضغوط قوية على السلطات الكورية الشمالية لكي تتحمل مسؤوليتها عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها، والابتعاد عن هذا الأسلوب الفظيع في التفكير وإيجاد سبيل للعودة إلى حكم القانون.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتوجيه الشكر إلى السيد زيد رعد الحسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان، والسيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على مداخلتيهما القويتين للغاية اليوم.

نرحب بالمناقشة التي جرت اليوم في المجلس بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل تلك التي وصفها مقدمو الإحاطات الإعلامية، ينبغي أن ينظر إليها في السياق الأوسع. وعدم احترام حقوق الإنسان للشعب علامة على تجاهل أوسع نطاقاً للقواعد والمعايير الدولية التي تشكل أساس مجتمعتنا الدولي. وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن سعي قادتها إلى امتلاك الأسلحة النووية والقذائف التسيارية مبني على أساس نظام قمع لم يسبق له مثيل موجه نحو الكوريين الشماليين العاديين. والصلوات بين عدم احترام حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية والتهديد للسلم والأمن الدوليين واضحة. وعلى العكس من ذلك، فإن احترام حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يسهم في رفاه وكرامة شعب ذلك البلد فحسب، بل وفي تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وخارجها أيضاً.

ومن الصعب جداً الحصول على معلومات شاملة بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. غير أن تقارير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

تدعو السويد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التعاون مع المجتمع الدولي، والتعاون البناء مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويجب أن تدرك حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه لا يمكنها البقاء إلى أجل غير مسمى على أساس نظام القمع. فالشعوب تعرف طريقها إلى تفاديه وستتمكن من الحصول على المعلومات، بل والفرار منه أيضاً. وقد أثبت لنا التاريخ أن النصر حليف الروح الإنسانية دائماً في نهاية المطاف. وسوف يصدق الأمر نفسه يوماً على شعب كوريا الشمالية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر باسم الوفد السنغالي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف ينتشا، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد زيد الحسين، على إحاطتهما الإعلاميتين.

ويرى وفد بلدي أنه يجب على جميع الدول أن تكفل حماية حقوق مواطنيها وتعزيزها، لتسهم بذلك في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين المحلي والدولي. ويرى بلدي أن التمتع بحقوق الإنسان أمر أساسي لصون كرامة جميع البشر. ولذلك السبب، فإن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها يشكلان مبدأ أساسياً في بلدي الذي قام على احترام تنوع المجتمعات البشرية واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وعليه، نرى أنه من الضروري تهيئة الظروف المواتية لتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، في ذات الوقت الذي نؤكد فيها طابعها العالمي المتأزر وغير القابل للتجزئة.

ويؤكد قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) بشأن الحفاظ على السلام، وقرار الجمعية العامة المطابق له ٢٦٢/٧٠ الذي اتخذ في نيسان/أبريل ٢٠١٦ الصلة الوثيقة بين حقوق الإنسان وصون السلم والأمن على الصعيدين المحلي والدولي. ونرى أيضاً - بصفتنا دولاً مستقلة وذات سيادة - أنه يجب علينا أن نعمل

ونرحب بالعمل الهام الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في سول، وعمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ونحث الحكومة بقوة على منح المقرر الخاص وغيره من المكلفين بولايات وصولاً كاملاً وحرراً ودون عوائق إلى البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بزيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كخطوة في الاتجاه الصحيح.

وقد سبق أن أعرب المجلس عن أسفه لأن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحول الموارد الحيوية إلى برامج أسلحة باهظة التكلفة، على الرغم من أن الاحتياجات الإنسانية في البلد لا تزال هائلة - ليس أقلها ما يتعلق بالأمن الغذائي - كما سمعنا صباح هذا اليوم. وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولة بلا جدال عن حماية رفاه شعبها والنهوض به. والأزمة الإنسانية مظهر من مظاهر تجاهلها حقوق الإنسان لشعبها.

وتواصل السويد وأجزاء أخرى من المجتمع الدولي تقديم المساعدة المنقذة للحياة. ولكن هناك حاجة إلى المزيد، بما في ذلك دعم النداء الإنساني الذي وجهته الأمم المتحدة لصالح ذلك البلد، الذي ما زال يعاني من نقص حاد في التمويل. وتجري سفارتنا في بيونغ يانغ اتصالات منتظمة مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمنظمات الإنسانية. ونفهم أن قدرة تلك المنظمات على تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها قد انخفضت. وأكدت تقارير أخرى تلك النتائج المثيرة للقلق. ونحن نذكر حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتزامها بإتاحة الوصول للمنظمات الإنسانية الذي تحتاجه لأداء عملها. ومن الأهمية بمكان أن تحترم الاستثناءات الإنسانية المنصوص عليها بموجب الجزاءات، وهو ما شدد عليه الأمين العام المساعد ينتشا اليوم. واجتماع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) اليوم فرصة هامة لمناقشة هذه المسائل بتوسع.

الحسين، والسيد ميروسلاف ينتشا على وصفهما المروع لتردي الأوضاع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وللأسف، فليس هناك ما يدعو للعجب من إمساك النظام بقبضته الخانقة على جميع جوانب حياة مواطنيه. وتنظر المملكة المتحدة - شأنها شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن - إلى حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية باعتبارها مروعة ومثيرة للقلق العميق. وتعدُّ معاملة النظام لشعبه مثالا آخر على ازدرائه الذي لا يعرف الحياء للنظام الدولي القائم على القواعد. ولذلك السبب، فإننا نؤيد تماما عزم مجلس الأمن في توجيه الانتباه إلى الظروف المعيشية المخزية لشعب كوريا الشمالية، وكذلك إلى برامج قذائفها التيسارية غير المشروعة التي أدانها في القرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧). ويجب علينا أن نواصل لفت انتباه المجتمع الدولي لحالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية عن طريق طريق الأمم المتحدة في نيويورك ومجلس حقوق الإنسان في جنيف. ونرحب بزيارة الأمم المتحدة إلى البلد في الأسبوع الماضي، ونحث النظام على التعاون بصورة فعالة.

ولا يمكن تجاهل الأدلة على السلوك المؤسف للقيادة تجاه شعبها بأية حال. فالناس لا ينعمون بحرية الدين والتعبير. ولا حيلة لهم تذكر في تدبير سبل كسب عيشهم والسيطرة على مواردهم. فالدولة هي التي تتحكم في ما يرونه ويستهلكونه بل حتى في سلوكهم وتصرفاتهم مستخدمة في التهديد بتنفيذ العقوبة القصوى عليهم كي تبقوهم طوع بناها وإرادتها. وغالبا ما يكون مصير المنشقين إما الاختفاء القسري أو السجن أو الإعدام علنا حيث يرغمون على دفع ثمن الحرية. وتشير تقديرات المؤشر العالمي لممارسات الرق إلى أن ما يزيد على ١ مليون شخص هم من ضحايا الرق المعاصر في كوريا الشمالية.

غير أننا نعلم من شهادات المنشقين - على الرغم من بث الرعب في نفوس جميع المواطنين في كوريا الشمالية - أنه لا يزال هناك الكثير من الأفراد الشجعان الذين يفضلون

معا بروح من التضامن على جميع المسائل، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان، على أساس من الاحترام المتبادل والحوار البناء. وقد وفرنا من ذلك المنطلق آليات خاصة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. ولا يزال ذلك يشكل تحديا مستمرا ويعدُّ إحدى الركائز الثلاث للمنظمة. ولا شك أن الآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة - مجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل، وغيرهما من الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية أخرى - هي أدوات تكميلية هامة وقابلة للتحسين دائما، إلا أن بوسعها أن تعالج مسائل حقوق الإنسان على النحو المبين في مختلف تقارير الأمين العام عن هذه المسألة.

وتبعث المعلومات المقدمة من مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، السيد ينتشا والسيد الحسين - اللتين يولييهما الوفد السنغالي اهتماما كبير - على القلق الشديد وتشير إلى أن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما فيها الأجانب المحتجزون، تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإننا نأخذ علما بالإحاطة التي قدمها المفوض السامي لحقوق الإنسان عن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتدعو السنغال ذلك البلد إلى تحسين تعاونه مع الآليات ذات الصلة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك مع مكتب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن نزع السلاح النووي وتحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية يتطلبان، في جملة أمور، تحسين حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار كما ينبغي بالآثار الإنسانية المترتبة عن تدابير الجزاءات المفروضة على البلد.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر المفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد زيد

ويجب أن تكون الرسالة التي نبعث بها إلى النظام واضحة وموحدة. ويجب علينا استخدام كل الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية المتاحة لنا لإيصال تلك الرسالة. وهناك مسار مختلف آخر لا يزال متاحاً أمام النظام. ويؤدي ذلك المسار إلى تحقيق الأمن والرخاء. ويؤدي أيضاً إلى تحسين حياة مواطنيه. ويجب على جميع أعضاء المجلس وخارجه العمل معاً لإقناع قيادة كوريا الشمالية بمواصلة السير في ذلك الطريق. ويجب عليها إنهاء تجارب قذائفها غير المشروعة تحقيقاً لذلك. ويجب عليها التعاون بصدق مع المجتمع الدولي. ويجب عليها أيضاً اتخاذ خطوات جادة لتحسين حالة حقوق الإنسان لجميع مواطنيها. ولن يحدث تغيير إيجابي حقيقي لسبل عيش السكان في كوريا الشمالية بين عشية وضحاها، غير أنه لن يحدث أبداً ما دامت كوريا الشمالية تواصل مسارها الحالي.

ونحن ملتزمون بالعمل مع الشركاء في المجلس وخارجه لمواجهة ذلك التحدي. فالعالم يتطلع إلينا جميعاً، وقبل ذلك إلى دعم نظام كوريا الشمالية للتغيير نحو الأفضل.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة اليابانية على اقتراح هذا الموضوع الهام والحسن التوقيت للنظر فيه في مجلس الأمن. وأتوجه بالشكر الخاص إلى الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا، والمفوض السامي لحقوق الإنسان زيد رعد زيد الحسين على إحاطتهما الإعلاميتين الموضوعيتين.

واليوم، يجتمع المجلس للمرة الرابعة لمناقشة حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية.

ونؤكد مجدداً دعمنا القوي لفكرة عقد مثل هذه الجلسات. ونحن لا نتشاطر الموقف القائل بأن حقوق الإنسان هي الاختصاص الحصري لمجلس حقوق الإنسان.

المخاطرة بأرواحهم هرباً بدلاً من أن يظلوا تحت قبضة النظام. ومن بين أولئك الجندي الذي انشق مؤخراً عبر المنطقة المنزوعة السلاح. وقد كان هروبه الشجاع مزيجاً من اليأس والأمل معاً. ويحكي بؤس حالته البدنية ما تعجز عنه الكلمات في وصف مستوى الرعاية والاجتماعية في بلد يدعي أنه يولي أولوية قصوى للجيش. وبالتالي يبين بؤس ذلك الجندي الطريقة التي يعامل بها النظام أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً. ونحث جميع الدول الأعضاء على عدم إعادة المنشقين إلى ذلك الوضع البائس، لأن في ذلك ما يبعث رسالة مفادها أننا نتغاضى عن سلوك النظام. ونحث جميع الأعضاء أيضاً على عدم الانتفاع من بؤس شعب كوريا الشمالية بتوظيف رعايا كوريا الشمالية الذين يرسلون إلى الخارج لدر العملات الأجنبية التي يستخدمها النظام لتمويل برامج قذائفه غير المشروعة على النحو الوارد في القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦).

فالانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام تتعدى مواطنيه وحدود البلد نفسه. وتعد وفاة أوتو وارمبير، وهو مواطن من مواطني الولايات المتحدة عقب احتجازه، واختطاف ١٧ مواطناً يابانياً من قبل النظام واغتيال كيم جونج - نام في ماليزيا أمثلة على ازدياد نظام كوريا الشمالية للنظام الدولي القائم على القواعد. ويتمثل هذا الازدياد أيضاً في منع النظام وصول المراقبين المستقلين واستقصائهم لحالة حقوق الإنسان، وكذلك رفض النظام الدخول في أي حوار مجد وتقايسه عن اتخاذ أي إجراء بشأن تقرير لجنة التحقيق لعام ٢٠١٤ الذي أكد استمرار ارتكاب شتى الجرائم بحق الإنسانية على نطاق واسع في البلد. وبالمثل رفض النظام مشروع القرار A/C.3/72/L.40 الذي قدمته اللجنة الثالثة والذي يدعو إلى احترام الحقوق الأساسية لشعبه. وأكرر اليوم دعوة المملكة المتحدة إلى كوريا الشمالية للسماح بدخول الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان فوراً ودون عوائق لتقييم وضع حقوق الإنسان في البلد.

تؤكد أوكرانيا من جديد موقفها بأن الانتهاكات الجسيمة المنهجية والمتواصلة لحقوق الإنسان علامة واضحة للإنذار المبكر وإشارة إلى وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين، اللذين يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صونهما.

ومما يؤسف له أن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية لم تتغير خلال السنة الماضية إلى الأفضل. فهي لا تزال بالغة السوء. وترحب أوكرانيا بالزيارة الأولى منذ عام ١٩٩٥ إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، الذي أطلق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

ولكن الحقائق التي ذكرها اليوم مقدمو الإحاطات الإعلامية والمتكلمون السابقون تثبت أن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية آخذة في التدهور. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة من جانب المجتمع الدولي لعكس مسار السياسة العامة المستهدفة للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان من جانب النظام الكوري الشمالي.

ويُلقي التقرير الأخير للأمين العام الضوء على "وقوع انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق للحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في محاكمة عادلة تثير القلق" (A/72/279، الفقرة ٤).

وفي الواقع، حتى جورج أورويل، الذي ظن أنه وصف أقصى مرحلة في الحكم الشمولي، سيتفاجأ من نتائج هذا التقرير.

إننا نشعر بانزعاج بالغ إزاء استمرار ورود التقارير المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاغتصاب؛

والإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛ وحالات الاحتجاز خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي؛ وعدم مراعاة الأصول القانونية وانعدام سيادة القانون، بما في ذلك عدم وجود ضمانات لإجراء محاكمة عادلة وعدم استقلال القضاء؛ وفرض عقوبة الإعدام لأسباب سياسية ودينية؛ وإنزال العقوبات الجماعية التي امتدت على مدى ما يقارب ثلاثة أجيال؛ وغيرها كثير.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى مسألة اختطاف كوريا الشمالية لمواطنين يابانيين. فهناك اثنا عشر مواطناً يابانياً، اختطفوا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، لا يزالون في عداد المفقودين. ولم يُقدّم أي توضيح عن مصيرهم حتى الآن. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً دعوة الأمين العام لجميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتسوية مسألة الانفصال الأسري، وتعزيز المساءلة عن حالات الاختفاء القسري، وضمان وضع آليات للأقارب في البلدين للبقاء على اتصال ولم شملهم.

ونعلم جميعاً أن نظام كوريا الشمالية يواصل بناء ترسانته العسكرية على حساب شعبه، ويستخدم موارد البلد المحدودة لدعم برامجه النووية وبرامج القذائف التسيارية المخطورة. إن أثر تحويل الموارد، بما في ذلك المكاسب المتأتية من مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يعملون في الخارج، قد دفع بالفعل إلى تدهور مطرد في نوعية حياة المواطنين العاديين، وهي مسألة نوليها أهمية خاصة.

إننا نشيد بإنشاء فريق من الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونؤيده تأييداً كاملاً. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى ممارسة المزيد من الضغط على المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ربما تشكل جرائم ضد الإنسانية. ونؤيد أيضاً

المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. إن الانتهاكات التي ارتكبتها حكومة كوريا الشمالية إزاء الحق في الحياة والحرية بأوسع معنى ممكن، وإزاء أمن شعبها، لا يمكن ولا ينبغي أن يُسمح بها في القرن الحادي والعشرين. إن مجرد وجود معسكرات الاعتقال والافتقار إلى ضمانات المحاكمة العادلة يشكلان انتهاكاً جوهرياً لجميع حريات السكان المدنيين في كوريا الشمالية.

ويساورنا القلق كذلك إزاء الفقر المدقع الذي يؤثر على شعب كوريا الشمالية. ولذلك تدين أوروغواي إنتاج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، الأمر الذي له تأثير ضار على رفاه السكان، الذين لا تُلبّى احتياجاتهم المأثلة. إن تحويل الموارد إلى الأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية ذو أثر سلبي مباشر على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان لمواطني كوريا الشمالية، الذين يعانون من الحرمان من المواد الأساسية ومن الجوع.

وللأسف، هناك العديد من الحكومات الأخرى التي ترتكب انتهاكات وتجاوزات مستمرة لحقوق الإنسان لشعوبها وهي ليست مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. غير أن حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقع على خلفية معينة لا تهدد بزعة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل تهدد أيضاً السلام والأمن الدوليين.

ونذكر أن حكومة كوريا الشمالية قد كرّست جهوداً متواضعة لمتابعة استنتاجات لجنة التحقيق في حالة حقوق الإنسان في البلد. كما نرحب بإطلاق الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ المعنون "نحو تنمية بشرية مستدامة وقادرة على الصمود". ومع ذلك، ولئن كانت تلك خطوات في الاتجاه الصحيح، فلا يزال هناك شوط طويل أمامنا.

مبادرة الفريق للنظر في إمكانية إنشاء محكمة دولية مخصصة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن إشراك طائفة واسعة من الجهات الفاعلة - حكومات ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية والمجتمع المدني - أمر مهم للتأزر الفعال بين الاستراتيجيات والإجراءات الدبلوماسية، بما في ذلك التنفيذ النشط للجزاءات الحالية لدفع قيادة كوريا الشمالية إلى القيام بتغييرات لا في مجال حماية حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وندعو حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتعاون الكامل مع المجتمع الدولي وكفالة الوصول الآمن وغير المقيد لآليات الرصد التابعة للأمم المتحدة إلى إقليم البلد من أجل الوفاء بولاياتها، لا سيما للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وممثلي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سيول وغيرهما من ممثلي آليات حقوق الإنسان المستقلة.

السيد روسيلي فرييري (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف ينتشا، ومفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم.

ترى أوروغواي بوضوح الصلة الوثيقة بين الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان ونشوب النزاعات واحتمال تحول النزاعات إلى أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين.

إن حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سبب رئيسي للقلق، لا سيما بالنظر إلى السياق الذي تحدث فيه. إن سكان كوريا الشمالية رهائن لإرادة السلطات دون توفير أدنى الحريات الأساسية أو الضمانات

التعسفي، وحالات الاختطاف والاختفاء القسري التي لا تزال دون حل، والتعذيب الواسع النطاق، فضلاً عن عمليات الإعادة القسرية إلى الوطن، والعديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لا تزال تؤثر على شعب كوريا الشمالية بطرق مختلفة، والتي يمكن اعتبار بعضها بحق جرائم ضد الإنسانية.

ويمثل القمع الاجتماعي والسياسي سمة مميزة للعزلة الطويلة الأمد التي أجبر الكوريون الشماليون على العيش فيها. ويعد القمع المنهجي لهذه الحقوق من بين الأولويات العليا للنظام لأنه يخنق أي شكل من أشكال المعارضة من أجل ضمان بقائه. ويجب ألا ننسى عشرات الآلاف من السجناء السياسيين الذين لا يزالون يتعرضون لأقصى أشكال الاعتداء في شبكة المعسكرات التابعة للنظام.

يجب كفالة المساءلة الكاملة عن تلك الانتهاكات الصارخة للقواعد والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك من خلال إحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبينما نعرب عن الأسف لعدم السماح للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيد أوخيا كويتانا، بزيارة البلد، فإننا نولي اهتماماً وثيقاً للزيارة التي قام بها إلى جمهورية كوريا في تموز/يوليه.

ونشعر ببالغ القلق بصفة خاصة إزاء مسألة اختطاف مواطنين يابانيين ومواطنين آخرين. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو بقوة سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إظهار التزام حقيقي واتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة المسألة واستئناف إجراء تحقيقات كاملة بشأن ما حدث.

كما ندين بشدة استغلال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعاملين في الخارج من مواطنيها، الذين توظف الحكومة قسراً ما يحصلون عليه من إيرادات لتمويل برامجها وأنشطتها غير القانونية. وقد اتخذ مجلس الأمن موقفاً ثابتاً بشأن هذه المسألة في القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، وذلك بحظر إصدار تصاريح للعمال القادمين من كوريا الشمالية فيما يتعلق بالدخول إلى الأقاليم

وفي الشهر الماضي، أعرب المجتمع الدولي عن قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية مرة أخرى عندما اعتمد بتوافق الآراء مشروع القرار السنوي للجنة الثالثة بشأن هذا الموضوع.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أنه لا يمكن التوصل إلى حل للتوترات في شبه الجزيرة الكورية إلا من خلال الحوار والتفاوض والالتزام السياسي. لذلك فإننا نؤكد مرة أخرى على أهمية تنفيذ أحكام القرارات العديدة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستئناف المحادثات السادسة الأطراف للإسهام في إيجاد حل سياسي دائم.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة. إن الارتباط الوثيق بين انتهاكات حقوق الإنسان وعواقبها على صون السلم والأمن الدوليين أمر لا يمكن إنكاره. ويتجلى ذلك بشكل خاص في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على النحو الذي أكدته القراران ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧). ولذلك نعتقد أن الجلسة الحالية تندرج تماماً ضمن نطاق ولاية مجلس الأمن.

كما أود أن أشكر السيد ينتشا والمفوض السامي لحقوق الإنسان على إحاطتهما الإعلاميتين. وأنطلع إلى إحاطة السيد فيلتمان الإعلامية المقبلة بشأن زيارته الأخيرة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تعرب إيطاليا عن بالغ قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان وانعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لا يزال نظام كوريا الشمالية يحرم مواطنيه حتى من أبسط حقوقهم وحرياتهم المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من اتفاقيات وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة. ولأحظنا مع بالغ القلق، على وجه الخصوص، ما تفيد به التقارير عن ارتفاع في حالات الاحتجاز

١٧١٨ بعد ظهر اليوم إلى إحاطة إعلامية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن عمليات الأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكيف يمكن الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية دون أن تتأثر أو يعوقها تعزيز نظام الجزاءات.

كما أود أن التذكير بأنه، في إطار اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، كنا بوصفنا عضوا في الاتحاد الأوروبي، بالاشتراك مع اليابان، من بين المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي اعتمد بتوافق الآراء قبل بضعة أسابيع.

وأود أن أختتم بيباني بالتشديد على أن الهدفين المتمثلين في السعي إلى تحقيق المساواة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمعالجة الحالة يعزز أحدهما الآخر ولا يقوض أحدهما الآخر، على نحو ما أكدته السيد أوكيا كويتانا في تقريره الأخير (أنظر A/72/394).

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمفوض السامي الحسين على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد أيدنا الاقتراح الداعي لمناقشة هذا البند في القاعة على أساس الفهم والرؤية القائلين بأن جميع المسائل - حتى تلك التي تمثل أكثر المسائل حساسية وصعوبة وتعقيدا - ينبغي معالجتها من خلال إجراء حوار بناء بطريقة متوازنة ومنصفة مع جميع الدول الأعضاء.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من أن الحالة السياسية والأمنية تؤثر تأثيرا مباشرا على حقوق الإنسان، كما في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نعتقد أن مجلس حقوق الإنسان هو أنسب منتدى لمناقشة قضايا حقوق الإنسان في بلدان محددة. وتضطلع الآليات والإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، فضلا عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بدور رئيسي في رصد حقوق الإنسان في جميع البلدان

التي يتجهون إليها. ونحث جميع الدول الأعضاء على كفالة التنفيذ التام والفعال لذلك الحكم.

وعلاوة على ذلك، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء عواقب الحالة الإنسانية طويلة الأمد والمترسخة في البلد، حيث يعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الشديد في الغذاء والرعاية الطبية. ويندرج ذلك ضمن إطار المسؤولية المباشرة لقيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تحول الموارد الأساسية بعيدا عن احتياجات السكان من أجل تمويل برنامجها النووي. ولذلك نود أن نكرر دعوتنا حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات المقبولة للاستعراض الدوري الشامل وتوصيات لجنة التحقيق على سبيل الأولوية. كما ندعو سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تشارك مشاركة بناءة بشكل جدي مع المحاورين الدوليين، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، من أجل تعزيز الحوار واستكشاف إمكانيات التعاون.

وقد رصدنا عن كثب تطور الحالة العامة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طوال فترة عضويتنا في مجلس الأمن في عام ٢٠١٧. فنحن نؤمن بأن حماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في صلب أي سياسة للتقارب والحوار مع السلطات في بيونغ يانغ من أجل ضمان رفاه وكرامة الناس في البلد. وبصفتنا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) هذا العام، بذلت إيطاليا كل ما في وسعها من جهود، بالتعاون الوثيق مع أعضاء المجلس الآخرين، لضمان إيلاء الاعتبار في المقام الأول لحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية.

وأود أن أذكر بأن قرارات مجلس الأمن تذكر بوضوح أن اللجنة يجوز لها، على أساس كل حالة على حدة، إعفاء أي نشاط من التدابير التي فرضها المجلس إذا قررت اللجنة أن هذا الإعفاء ضروري لتيسير عمل هذه المنظمات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، ستستمع لجنة القرار

التمويل الدولي المستدام الذي تشتد الحاجة إليه نحو المساعدة الإنسانية، وبالتالي تحسين الظروف العامة في البلد.

وتشارك كازاخستان المجتمع الدولي في العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من أن نضاعف جهودنا الرامية إلى استحداث تدابير لبناء الثقة، وتنشيط وإجراء حوار مجد ومخلص لتحقيق توازن بين المساءلة والعمل من أجل تحسين حقوق الإنسان والأحوال المعيشية للناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلا لليابان.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا، وللمفوض السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، على إحاطتهما الإعلاميتين.

خلال السنوات الثلاث الماضية، ناقش مجلس الأمن مسألة الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية. بيد أننا لم نشهد بعد تحسينات ملموسة. وفي القرارين ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) اللذين اتخذوا بالإجماع في هذا العام، يكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الصعوبات الخطيرة التي يتعرض لها الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويدين مجلس الأمن أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاه سعيها وراء الأسلحة النووية والقذائف التسيارية بدلا من رفاه شعبها، بينما الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديهم احتياجات كبيرة لم تهر تلبيتها بعد. واستنادا للاستنتاجات الأخيرة التي توصلت إليها الأمم المتحدة، هناك أكثر بكثير من نصف السكان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل رئيسي، والافتقار إلى الرعاية الطبية، بمن فيهم عدد كبير جدا من النساء الحوامل والمرضعات

ولديها الولاية والخبرة المناستين لتناولها. كما نؤكد مجددا أنه يجب أن ينظر إلى حقوق الإنسان بطريقة محايدة وموضوعية، تمشيا مع المبادئ المقبولة للقانون الدولي، وينبغي إعمالها من خلال الدبلوماسية والوساطة والحوار الشامل وبناء القدرات.

وقد أحطنا علما ببعض التطورات الإيجابية، من قبيل إدراج نهج قائم على حقوق الإنسان في الإطار الاستراتيجي بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١. كما نرى أنه يجري تنفيذ توصيات الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية وحقوق النساء والأطفال، فضلا عن الرعاية الصحية والتعليم. وقد شكلت زيارة المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خطوة أخرى إلى الأمام.

ونشجع بيونغ يانغ على مواصلة المشاركة الموضوعية والبناءة مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل تحقيق الفعالية في اتباع الإرشادات والتوجيهات الصادرة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. كما ندعو كوريا الشمالية إلى استئناف المفاوضات مع اليابان لإنهاء مسألة اليابانيين المختطفين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تخصيص مزيد من الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك التغلب على نقص الأغذية وسوء التغذية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية اللاتقة لمواطنيها بدلا من إنفاق المزيد على تطوير برنامجها النووي.

ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مرة أخرى، على الإصغاء للمناشدات الإنسانية، وسلوك سبيل الحصافة والحوار. ويحدونا الأمل في تهدئة الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، استجابة للخطوات الملموسة التي تتخذها بيونغ يانغ في تنفيذ توصيات الأمم المتحدة. فسيتيح ذلك توجيه

واسمحوا لي الآن أن أتناول مسألة اختطاف الرعايا الأجانب، بمن فيهم رعايا يابانيون. وكما يذكر تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

”ما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلجأ إلى الاختطاف الممنهج، والحرمان من العودة إلى الوطن وما يعقب ذلك من اختفاء قسري للأشخاص من بلدان أخرى على نطاق واسع وفي إطار سياسة تنتهجها الدولة.“ (A/HRC/25/63، الفقرة ٦٤)

والاختطاف هو مسألة خطيرة تتعلق بسيادة البلدان المعنية وحياة مواطنيها وسلامتهم، وهو بلا شك يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ففي الماضي، تسلل عملاء لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اليابان واختطفوا عدداً من المواطنين اليابانيين، بينهم فتاة لا يتجاوز عمرها ١٣ سنة.

إن مستقبل المختطفين يُسرق منهم، وشمل أسرهم يتشتت. وحتى الآن، في هذه اللحظة بالذات، هناك كثيرون من المختطفين محرومون من الحرية وهم ينتظرون إنقاذهم. ومع تقدم المختطفين وأسرهم في السن، فإن هذه المسألة لا تتحمل المزيد من التأخير. هناك بعض أفراد الأسر قد فارقوا الحياة بدون رؤية أحبائهم أبداً مرة أخرى. ليس ثمة وقت نضيقه لحل المسألة. ويجدوني أمل صادق في أن يعمل المجتمع الدولي بعضه مع بعض بشكل وثيق لتحقيق العودة الفورية لجميع المختطفين.

وفي آذار/مارس، أقدم فريق الخبراء المستقلين المعني بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان، يشدد على أهمية كفالة إخضاع كوريا الشمالية للمساءلة عن انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك قيام البلد باختطاف الرعايا الأجانب. وبغية تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قراراً بتعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيكلها الميداني في

والأطفال دون الخامسة من العمر، بحيث يتعرضون لخطر سوء التغذية، وهناك قرابة ربع مجموع السكان يعانون من سوء التغذية المزمن.

بيد أن كوريا الشمالية، بدلا من معالجة هذه المسائل الملحة، أجرت ثلاث تجارب نووية، وأطلقت ٤٠ قذيفة تسيارية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وليست تلك الأعمال شائعة من حيث الكمية فحسب، وإنما تطوراتها النوعية تثير أيضا الشعور بالقلق. وقبل مجرد أسبوعين، وللمرة الثالثة، تم إطلاق قذيفة تسيارية ذات مدى عابر للقارات. وتزعم كوريا الشمالية أن بإمكان تلك القذيفة أن تضرب في أي مكان ضمن أراضي الولايات المتحدة. ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يمارس أقصى قدر من الضغط على كوريا الشمالية، بما في ذلك من خلال التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يجعل كوريا الشمالية تغيّر سياساتها. ولقد دأبت كوريا الشمالية على تجاهل الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى تحدي الاستقرار الإقليمي فضلا عن السلام والأمن الدوليين، بينما تنتهك حقوق الإنسان لشعبها. ويجب أن يواصل مجلس الأمن تناول هذا البند من جدول الأعمال في إطار الولاية المنوطة به.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على مسألة الكوريين الشماليين العاملين في الخارج. إن مجلس الأمن في قراره ٢٣٧١ (٢٠١٧) أعرب عن القلق إزاء الحالات التي كثيرا ما يعمل أبناء كوريا الشمالية في الخارج بغرض تحصيل العملات الأجنبية التي تستخدمها كوريا الشمالية لاحقا لدعم برامجها المحظورة النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية. وأشارت اليابان، بمشاركة الاتحاد الأوروبي، في قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٧١ إلى أن العمال الذين يُرسلون إلى الخارج تعتمد كوريا الشمالية على استغلالهم. وهذا مثال صارخ آخر على العلاقة الوثيقة بين حالة حقوق الإنسان والسعي إلى تطوير الأسلحة والقذائف النووية في كوريا الشمالية.

وحتى في هذه اللحظة بالذات، لا تزال تُرتكب الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان في مكان ما في كوريا الشمالية، وما فتئ الكثيرون من الكوريين الشماليين يخاطرون بحياتهم ويعبرون الحدود بحثاً عن الحرية والحياة الكريمة كبشر. وفي الشهر الماضي، شهدنا بأعين جندنا من كوريا الشمالية أصيب أثناء هروبه المأساوي من الشمال بطلقات نارية على يد جندي زميل له. ولحسن الطالع أنه انتشل من براثن الموت وأعيد إلى الحياة بفضل جنود في الجنوب كانت استجابتهم مدروسة مع اتخاذ القرار السليم، وسط وضع كان يمكن أن يؤدي إلى اشتياك عسكري نتيجة التوترات الشديدة القائمة.

وفي نهاية المطاف، أعطيت له فرصة لا تقدر بثمن للعيش حياة جديدة كان يرنو إليها بمنتهى الأمل. وهناك أكثر من ٣٠.٠٠٠ منشق، بمن فيهم ذلك الجندي، فروا من كوريا الشمالية واستقروا في الجنوب على مدى العقود الماضية. وهذه الحقيقة البسيطة هي شهادة بليغة على مدى خطورة حالة حقوق الإنسان وفضاعتها في كوريا الشمالية اليوم. إن الكلمات تعجز عن وصف الألم والمعاناة اللذين يشعر بهما أولئك الذين أجبروا، لسبب من الأسباب، على العودة إلى كوريا الشمالية بعد محاولة الهروب من الشمال.

إن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية (أنظر A/72/279) المقدم إلى الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة هذا العام يشير إلى أن الكوريين الشماليين الذين أعيدوا إلى بلدهم يتعرضون باستمرار لخطر التعذيب وسوء المعاملة، وأن بعض النساء يتعرضن لانتهاكات لحقوق الإنسان لا يمكن تصورها، مثل الإجهاد القسري.

والسبب الجذري لانتهاكات حقوق الإنسان التي عانى منها شعب كوريا الشمالية هو انشغال النظام الكوري الشمالي بأمنه، وهو على استعداد لاستخدام أي وسيلة متاحة من أجل

سول. وتعتزم اليابان مواصلة التعاون بنشاط مع أنشطة المفوضية في هذا الصدد.

واليوم، أحث بقوة كوريا الشمالية على احترام الرسائل الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة وتقرير لجنة التحقيق. ويجب أن تبدأ باتخاذ خطوات ملموسة من أجل تسوية جميع المسائل المتعلقة حيال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتوقف عن أعمالها الاستفزازية، والكف عن تطوير برامجها المتعلقة بالأسلحة والقذائف النووية، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس أن يواصل عقد جلسات بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعتزم اليابان الاستمرار في المشاركة فيها.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي - يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة اليوم بشأن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وأشعر بالتقدير حيال فرصة المشاركة في هذه المناقشة الهامة. وأشكر أيضاً الأمير زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والسيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين والشاملتين.

قبل عام وفي هذه القاعة، أدليت ببياني الأول حول هذه المسألة البالغة الأهمية لمستقبل أمتنا المقسمة (أنظر S/PV.7830) بصفتي الممثل الدائم لجمهورية كوريا. وقد فعلت ذلك بقلب مثقل بالحزن وبرغبة صادقة تجاه رؤية تحسن حقيقي في حالة حقوق الإنسان في النصف الشمالي من شبه الجزيرة الكورية، ولكن لم يتحقق أي تقدم خلال السنة الماضية، الأمر الذي يشكل بالفعل مصدراً للأسف ولحنية أمل عميقة.

اليوم، شعرت ببالغ الحزن وتألّمت مجددا لأن إخواننا وأخواتنا في الشمال يعيشون حياة مختلفة للغاية عن حياتنا. لكن هذه المعاناة البشرية بسبب انقسام أمتنا لا تقتصر فحسب على أبناء وطننا في الشمال.

فمعظم أولئك الذين عانوا من انفصال أسرهم بسبب الحرب الكورية قبل سبعة عقود قد قضوا بالفعل، وتتجاوز أعمار غالبية الباقين على قيد الحياة ٨٠ عاما. وبالنسبة للكوريين، فإن عذاب الانفصال الأسري هو المشكلة الإنسانية ومشكلة حقوق الإنسان الأكثر إلحاحا، التي ينبغي معالجتها دون مزيد من التأخير. ويحدوني وطيد الأمل في أن يبتهج عاجلا وليس آجلا الكوريون الذين انفصلوا عن أسرهم ضد إرادتهم، ويتوقون لهم الشمل معهم والعيش ما تبقى من عمرهم مع أحبائهم في أحضان بعضهم البعض.

لقد قال الرئيس مون جاي - إن في الخطاب الذي ألقاه في برلين في تموز/يوليه الماضي: "قبل أن يتركنا الكثير من أفراد الأسر المشتتة، يجب أن نمسح دموعهم." ومرة أخرى، نحث سلطات كوريا الشمالية على الاستجابة فورا لاقتراحنا باستئناف عمليات لم شمل الأسر.

إن مشروع قرار اللجنة الثالثة المتعلق بحالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، الذي اعتمد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، يشير إلى مسألة إنسانية هامة أخرى، وهي مشكلة حقوق الإنسان لدى ما يسمى بالمواطنين غير التابعين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحتجزين في كوريا الشمالية، بمن في ذلك ستة كوريين جنوبيين. وأسر هؤلاء المحتجزين تكافح ليلا ونهارا في جزع وقلق، إذ لا تعرف أين وكيف يعيش أفراد الأسر المفقودين. ويجب أن توفر لهم السلطات الكورية الشمالية الحماية الكافية وتسمح لهم بالاتصال بأسرهم وتتخذ فورا التدابير اللازمة لهم للعودة إلى أسرهم في أقرب وقت ممكن. وهذا نداء إنساني عاجل.

تحقيقه، بما في ذلك من خلال تطوير الأسلحة النووية، بينما يتجاهل تماما حقوق الإنسان الأساسية لشعبه ويغض الطرف عن سبل عيشه. وفي هذا العام، أجرت كوريا الشمالية مرة أخرى تجربة نووية و ١٥ عملية لإطلاق القذائف التسيارية. وقد أهدرت قدرا هائلا من الأموال التي كان ينبغي أن تستثمر في رفاه شعبها على تطوير أسلحة الدمار الشامل. وهذا السلوك اللامسؤول يهدد بقاء شعبها وتوفير حياة كريمة له، وهو يتعرض بالفعل للخطر.

والقرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) يعرب أيضا عن القلق العميق إزاء إهدار كوريا الشمالية لمواردها الشحيحة في سبيل تطوير الأسلحة النووية وبرامج القذائف والمشقة الخطيرة التي ألحقتها بشعبها. والسبب في أن مجلس الأمن عاكف على مناقشة حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية على مدى أربع سنوات متتالية هو أنه ينظر أيضا إلى هذه المسألة على أنها ليست مسألة من مسائل حقوق الإنسان فحسب، بل أيضا بوصفها مسألة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. والمشاكل النووية الكورية الشمالية والمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة. والسعي إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية دون معالجة الأسباب الجذرية وراء تدهور الحالة أمر غير منطقي شأنه في ذلك شأن تسليق الشجرة لصيد السمك.

ينبغي لكوريا الشمالية أن تتخلى عن برامجها النووية وبرامجها لإطلاق القذائف والالتزام بالمعايير والتوصيات الدولية، بما في ذلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستثمار المزيد من مواردها في سبل كسب العيش لشعبها ورفاهه. ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يواصل الجهر بقلقه وتعاطفه حتى تغير كوريا الشمالية مسارها وتحقق تحسنا كبيرا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان لشعبها.

وبينما كنت استمع إلى الإحاطتين الإعلاميتين عن حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية في وقت سابق من صباح

على الاهتمام الواجب من المجتمع الدولي. ونحث سلطات كوريا الشمالية على مواصلة توسيع نطاق تعاونها مع المجتمع الدولي بغية إحراز تقدم في حماية حقوق الإنسان لشعبها. وسيرحب المجتمع الدولي ترحيبا حارا باستجابة كوريا الشمالية المخلصة لمناشدته.

ولدي اقتناع راسخ بأن اليوم سيأتي بالتأكيد حينما سيعيش جميع الكوريين على الجانبين في بلد موحد معا كمواطنين يتقاسمون نفس الروح والدم. وآمل بصدق وأتوقع أن يواصل المجتمع الدولي رصد حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية حتى يتمتع جميع أبنائها، بما في ذلك على وجه الخصوص الأطفال الذين سيشاركون في بناء مستقبلنا المشترك، بحياة كريمة وصحية وسعيدة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

وأعتقد أنه عندما سيتمتع شعب كوريا الشمالية بحياة طبيعية كمواطنين عاديين مثل بقيتنا ويسعون إلى تحقيق أحلامهم ويحصلون على فرصة لتحقيق إمكاناتهم كبشر، سيكون السلام في شبه الجزيرة الكورية مستداما. وفي ذلك الصدد، فإن مساعي المجتمع الدولي لتحسين حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية ترتبط أيضا بإرساء السلام في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك من خلال حل مسألة كوريا الشمالية. ولذلك ينبغي توفير مزيد من الفرص للكوريين الشماليين للتواصل والتفاعل مع العالم الخارجي حتى يتسنى لهم العيش حياة طبيعية وكريمة والتمتع بحقوقهم الإنسانية الأساسية.

وكما رأينا من الزيارة التي قام بها مؤخرا المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى كوريا الشمالية، ما برحت كوريا الشمالية تبدي رغبتها في العمل مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإن كان ذلك بصورة محدودة، وقد حاز ذلك